

Distr.: General
3 November 2000
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٢١٦ التي عقدها مجلس الأمن في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في سيراليون" أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء استمرار الحالة المشقة في سيراليون وما يتصل بذلك من عدم استقرار في المنطقة دون الإقليمية الأوسع. ويدين الهجمات المستمرة عبر الحدود، على امتداد منطقة حدود سيراليون وغينيا وليبيريا. ويؤكد المجلس أنه لا يمكن استعادة الأمن والاستقرار إلا من خلال اتباع نهج إقليمي شامل. وفي هذا الصدد، يعرب عن دعمه للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة الحالة، ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم.

"وفي هذا السياق يرحب المجلس، في أعقاب عودة البعثة التي أوفدها إلى سيراليون، بالتوصيات الواردة في تقرير البعثة (S/2000/992). ويعرب على وجه الخصوص عن تأييده لإنشاء عملية مستمرة أساسها الأمم المتحدة لغرض التنسيق الاستراتيجي الشامل المتعلق بسيراليون، تجمع بين أعضاء مجلس الأمن، والأمانة العامة للأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وحكومة سيراليون. ويلاحظ المجلس تأييد الأمين العام لهذا الاقتراح في تقريره المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/1055) ويشجعه على اتخاذ خطوات مبكرة لوضع هذه العملية موضع التنفيذ.

”ويؤكد مجلس الأمن أن هذه الاستراتيجية المنسقة لإحلال سلام دائم في سيراليون يجب أن تجمع العنصرين السياسي والعسكري على حد سواء. ويؤكد المجلس تأييدا تاما الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة في سيراليون والحفاظ على مبدأي المساءلة الديمقراطية وسيادة القانون. ويؤكد أيضا على الجوانب الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. ويرحب بالجهود الحالية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستكشاف إمكانيات إجراء حوار يفضي إلى السلام، ولكنه يؤكد أنه ينبغي ألا يُسعى إلى ذلك إلا على أساس شروط تقبلها حكومة سيراليون. وفي هذا السياق، يؤكد المجلس أهمية تخلي الجبهة المتحدة الثورية عن السيطرة على مناطق إنتاج الماس، وحرية الحركة الكاملة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون مما سيؤدي إلى انتشارها في كل أنحاء البلد، والإعداد المناسب لترع سلاح جميع القوات غير الحكومية وتسريحها، والوصول التام والأمن للمساعدة الإنسانية، وبسط سلطة الحكومة على كل أراضيها. ويطلب المجلس أيضا من جميع الجماعات المسلحة المسؤولة عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان أن تضع حدا فوريا لهذه الأنشطة.

”ومجلس الأمن على قناعة بأن استمرار وجود عسكري يتسم بالمصادقية للمجتمع الدولي في سيراليون لا يزال يمثل عنصرا لا غنى عنه في عملية السلام. ويتفق مجلس الأمن مع الأمين العام في الرأي بأن أحد الجوانب الرئيسية للنهج الشامل المتبع في سيراليون يتمثل في استمرار قيام بعثة الأمم المتحدة بتوفير الأمن في المناطق الرئيسية في البلد. ويكرر المجلس رأيه ومؤداه أن تحقيق ذلك يستلزم تعزيز البعثة. ويؤكد المجلس أيضا أهمية القيام بعمل مستمر لتحسين فعالية البعثة من خلال التنفيذ الكامل لتوصيات بعثة التقييم التي جرى إيفادها في أيار/مايو. ويلاحظ المجلس قراري حكومتي الهند والأردن بإنهاء مشاركة قواتهما في البعثة، ويعرب عن تقديره للإسهام الهام الذي قدمته قوات هذين البلدين. كما يرحب ترحيبا حارا بالالتزامات الجديدة من جانب بنغلاديش وغانا بإرسال كتيبتين إضافيتين، ومن جانب أوكرانيا بإرسال معدات وأفراد لتقديم الدعم، ومن جانب سلوفاكيا بإرسال معدات لتعزيز قدرة القوة. ويحث المجلس الوحدات المغادرة والوافدة على إبداء كل ما يمكنها من مرونة لضمان الحفاظ على إمكانيات القوة في هذه المرحلة الانتقالية التي تجتازها البعثة.

”ويؤيد مجلس الأمن مناشدة الأمين العام الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٥٥ من تقريره، النظر على نحو عاجل في المشاركة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، أو المساهمة في تعزيزها، ويشجعه على تكثيف مشاوراته من أجل تحقيق هذا الغرض. ويكرر المجلس اعتزامه الأكيد اتخاذ إجراءات لتعزيز البعثة في الوقت المناسب، على أن تراعي استعدادات البلدان المساهمة بقوات لتقديم قوات كافية لتحقيق هذا الغرض.“
